بقوله وما كان الله ليضيع ايمانكم وخبر اي الاعمال افضل
قال الصلوة متفق عليه وخبر ابي داود ان خير اعمالكم
الصلاة ولانها تجمع ما تفرق في غيرها من ذكر الله
ورسوله والقراءة والطهر والستر والاستقبال والليث
وتركب كالكلام والكلام وغير ذلك وتختص بالركوع والسجود
ونحوهما وقيل الصوم افضل لخبر الصحيحين قال الله تعالى
كل عمل ابن ادم له الا الصوم فانه لي وانا اجزي به
اي لانه لم يتقرب الى احد بالجوع والعطش الا الله تعالى
فحسنت الاضافة للاختصاص ولان خلوف الجوف
من الطعام والشراب يرجع للبعد به لان الصمد الذي
لا جوف له وهي صفة الصوم فاختص الصوم بصفة
الله ولانه مظنة الاخلاص لخفائه دون بقية العبادات
فانها اعمال ظاهرة فيكون الرياء فيها اغلب فحسنت له
الاضافة لشرف الصوم وقال الشيخ العز القلبي لعدم
تصور الرياء فيه افضل قال الحليمي ثبت بالكتاب والسنة
ان كل عمل لم يجعل لمجرد التقرب الى الله تعالى لم يترتب عليه
وان سقط به فرضه الوجوب ومراده ما سلم من الرياء واما
ما صحبه غيره كالحج بقصده مع التجارة فله ثواب بقدر
قصده العبادة كما مضى عليه لان ذلك غير مناف لها بخلاف
الرياء انتهى ملخصا وقال الماوردي الطواف افضل ورجحه
ابن عبد السلام والناصي الحاج افضل وابن ابي عصرون
الجهاد وقال في الاحياء تختلف افضلية العبادات
باختلاف احوالها وفاعليها فلا يصح القول بافضلية
بعض على بعض كما لا يصح اطلاق ان الخبز افضل من الماء
فان ذاك مخصوص بالجايع وذا بالعطشان فان اجتمعا

نظر

نظر للاغلب فتصدق الغني البخيل بدرهم افضل من قيام
ليلة وصيام ثلاثة ايام لمن حبب الدنيا والصوم
لمن استولت عليه شهوة الاكل والشرب افضل من غيره
وجزم بعضهم بان الصوم يلي الصلاة فالحج فالزكاة ثم
وقيل يلي الصلاة الزكاة والخلاف في الاكثار من احدها
عرفا مع الاقتصار على الاكد من البقية والا فصوم يوم
افضل من ركعتين بلا شك وخرج بعبادة البدن عبادة
القلب كالايمان والمعرفة والتفكر والتوكل والصبر والرضا
والرجاء ومحبة الله ورسوله والتوبة والتطهر من الرذايل
وافضلها الايمان فلا يكون الا واجبا وقد يكون تطوعا
بالتجديد واذا تقرر ان الصلاة افضل عبادة البدن
فمفروضها افضل المفروض ونفلها افضل النفل ولا يرد طلب
العلم وحفظ غير الفاتحة من القرآن لانهما من فروض
الكفاية وثواب الفرض يفضل النفل بسبعين درجة
كحديث صححه ابن خزيمة قال الزركشي والظاهر ان الحصر
غير مراد وانما فضله الندب في ابرار معين وانظاره وابتداء
سلام ورده لاشتماله في هذين على مصلحة الواجب وزيادة
اذ بالابرار زال الانظار وبالابتداء حصل امن اكثر ما في الرد
وشرع لتكميل الفرايض وليقوم في الاخرة لا الدنيا مقام
ما نقص منها لعدم تركيبان كما نقص عليه وحمل عليه ناصح ان
فريضة الصلوة والزكاة وغيرهما اذا لم يتم تكمل بالتطوع
وبأول البيهقي بان المكمل ما نقص من سنتها او فلا يقوم
التطوع مكان الفرض مطلقا بناء جمعه بينه وبين حديث
لا تقبل نافلة حتى تؤدي الفريضة يحمل هذا ان صح
على نافلة هي بعض الفرض والاول على ما خرج منه وظاهره

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)